NPT/CONF.2005/PC.II/36
5 May 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣

الخطوات المتخذة للعمل على تهيئة البيئة اللازمة لتشجيع الدول على إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل يمكن التحقق منها بفعالية وتحقيق غايات وأهداف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط

تقرير مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية

١- ترحب الولايات المتحدة الأمريكية بفرصة تقديم معلومات عن الخطوات التي اتخذتها للعمل على تهيئة البيئة اللازمة لتشجيع الدول على إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل يمكن التحقق منها بفعالية وتحقيق غايات وأهداف القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وعملاً على تهيئة البيئة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، للولايات المتحدة ثلاثة أولويات، هي: (١) دعم الجهود الرامية إلى إنهاء العنف والعودة إلى المفاوضات السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين؛ (٢) كفالة امتثال الدول لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ (٣) تشجيع جميع دول المنطقة على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى المعاهدات والأنظمة الدولية الأخرى المتعلقة بعدم الانتشار.

أولاً- دعم جهود السلام في الشرق الأوسط

٢- يظل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة. فالولايات المتحدة تؤمن بأن بلوغ هذا الهدف سيساعد على إيجاد الثقة اللازمة لإيجاد حلول للطائفة الواسعة من القضايا المعقدة التي تكتنف مسألة إقامة منطقة إقليمية خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. ولقد اعترفت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن الجهود الرامية إلى بلوغ هدف الانضمام العالمي إلى المعاهدة ينبغي أن تشمل تعزيز الأمن الإقليمي، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وعملت معاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الروسي، المشار إليها جماعياً باسم "الرباعي"، من أجل وضع خريطة طريق لتحقيق رؤية الرئيس بوش بشأن وجود دولتين - هما إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وقُدمت خريطة الطريق هذه، وهي خطة السلام الدولية ذات الحجية، إلى إسرائيل

والفلسطينيين في ٣٠ نيسان/أبريل. وأوضح الرئيس أنه ملتزم شخصياً بتنفيذ خريطة الطريق. وحان الوقت الآن لاتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق السلام. وستكون الولايات المتحدة الشريك الفعال لكل طرف يسعى إلى السلام.

ثانياً- كفالة امتثال جميع البلدان لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

٣- توجد في الشرق الأوسط طائفة من التحديات المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي أثناء اجتماع اللجنة التحضيرية عام ٢٠٠٢، أعربت الولايات المتحدة عن قلقها بشأن عدم الامتثال للمعاهدة. وليس ثمة أمل كبير في التوصل إلى اتفاق لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل إن لم نستطع كفالة قيام الدول بتنفيذ واحترام الاتفاقات القائمة التي انضمت إليها. وكفالة الامتثال هي أعلى أولوياتنا فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٤- تلزم معالجة الشواغل المتعلقة بالامتثال معالجة مباشرة لأنها تؤثر على المضمون الجوهري لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فالشكوك التي تثور عندما ينتهك طرف من أطراف المعاهدة تلك المعاهدة أو يمارس أنشطة تتعارض معها يضيف فحسب إلى التوترات الإقليمية. ويسهم ذلك في تراث الريبة الطويل العهد، ويقوِّض احتمالات أن تتحقق يوماً ما منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. بل إن مجمل الجهود التي تحيط باتفاقات الحد من الأسلحة تصبح موضع شك إذا حدثت انتهاكات للمعاهدة ولم يجر التصدي لها وتداركها. وما من أحد ملتزم بالسلام في الشرق الأوسط يمكن أن يتجاهل هذه المسائل. ولا تستطيع الولايات المتحدة أيضاً أن تتجاهل محاولات أي طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية استخدام انضمامه إلى المعاهدة كوسيلة لاكتساب تكنولوجيات نووية حساسة، مع الاحتفاظ بطموحاته فيما يتعلق بالأسلحة النووية، والسعي سراً إلى اكتساب قدرات نووية. وينبغي لجميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تتصرف بعزم للتصدي لأي تحدٍ من هذا القبيل للمعاهدة.

٥- لقد ظل العراق يتحدى لمدة تجاوزت ١٢ عاماً إرادة المجتمع الدولي. وحتى بعد عودة مفتشي الأمم المتحدة، لم ينفذ العراق التزاماته بنزع سلاحه ولم يغتنم الفرصة الأخيرة التي أتاحها له قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٤٤١ المُتخذ بالإجماع. ولم يتخذ العراق قط قراراً استراتيجياً وسياسياً بأن ينزع سلاحه، ومن ثم اضطلع ائتلاف من الدول الراغبة بمهمة نزع سلاح نظام صدام حسين. وتتطلع الولايات المتحدة إلى حكومة عراقية جديدة تؤكد من جديد التزامات العراق بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتطبق بروتوكولاً جديداً. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بالعراق.

٦- إن كفالة الامتثال للالتزامات التي تنص عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية تمثل أيضاً محور قلق الولايات المتحدة بشأن برنامج إيران النووي. فقد اضطلعت إيران، إلى أن

أرغمهـــا بيان عام على الاعتراف بأنشطتها، ببناء مرافق محلية لدورة الوقود النووي سراً، مع رفضها قبول التزام بأن تعلن عن هذه المرافق للوكالة الدولية للطاقة الذرية في وقت مبكر. وبعد أن سمحت إيران، بعد تأخير، للوكالة بزيارة هذه المواقع، أبلغ السيد البرادعي، مدير عام الوكالة، مجلس محافظي الوكالة في آذار/مارس أن ثمة "أسئلة" و"أفعـــالاً" معلقة يجب أن تتابعها الوكالة في إيران. ونحن نؤيد بقوة أن تجري الوكالة تحقيقاً شاملاً بشأن جميع المســـائل المتعلقة بادعاء إيران أنها "شفافة" تماماً وتمتثل لالتزاماتها بشأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحن ننتظر قريباً، نتائج جهود الوكالة. وأي محاولة من جانب إيران تسعى بها إلى اكتساب قدرة عسكرية نووية مـــن شـــأنها أن تمـــثل تهديـــداً أمنياً غير مقبول لنا جميعاً، وتحدياً أساسياً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولاحتمالات إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بجميع أشكالها. وتحسين احتمالات إقامة منطقة كهذه يتطلـــب أن تغـــيِّر إيـــران سلوكها وتتخذ جميع الخطوات اللازمة لتبديد الشكوك الجدية التي تتزايد الآن بشأن طموحاتها النووية.

٧- يساور الولايات المتحدة القلق أيضاً بشأن دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يبدو أن بياناتها أو أنشطتها تكذِّب التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نحث جميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على تجنب التعاون النووي مع دول من هذا القبيل، وعلى الانضمام إلى الولايات المتحدة في التشديد على الأهمية المطلقة للتقيد بالالتزامات بموجب المعاهدة.

٨- من بين التدابير الأخرى التي تتخذها الولايات المتحدة للتشجيع على الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى دعم عملية تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتفاوض عـــلى ضـــمانات تعزيز البروتوكولات الإضافية، ووضع تلك الضمانات موضع التنفيذ، واعتماد اتفاقات بشأن ضـــمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويسرنا أن نلاحظ حدوث قدر من التقدم في هذا الصدد خلال العام الماضي. فقد وقعت الكويت بروتوكولاً إضافياً، ووقعت الإمارات العربية المتحدة اتفاقاً بشأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتثني الولايات المتحدة على اتخاذهما هذين الإجراءين وتحث الدول الأخرى في المنطقة التي لم تفعل ذلك بعد على أن تتخذ هذه الخطوات في أقرب وقت ممكن.

ثالثاً- عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والجهود الأخرى الرامية إلى تعزيز معاهدات وأنظمة عدم الانتشار

٩- تواصـــل الولايات المتحدة التشجيع على تهيئة بيئة إقليمية تتيح قبولاً أوسع من جانب جميع دول الشرق الأوســـط لقواعد عدم الانتشار ونزع السلاح وللمعايير الدولية في هذا الصدد. ومن ركائز هذه القواعد تحقيق الانضـــمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما زال قانون الولايات المتحدة وسياستها يحظران توريـــد مواد نووية هامة إلى دول غير حائزة للأسلحة النووية، كما هي معرَّفة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة

الـــنووية، لا تقبل تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع أنشطتها النووية. كما ندعو بقوة إلى تحقيق أهداف أخرى بشأن عدم الانتشار من بينها ما يلي:

- اعتماد اتفاقات ضمانات شاملة للوكالة؛
- اعتماد البروتوكولات الإضافية للوكالة وتنفيذها تنفيذاً كاملاً؛
- التقيد بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها مجموعة المورِّدين النوويين؛
- التقـــيد الانفـــرادي بـــنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وبالمبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق الأسترالي؛
- الانضمام إلى مدونة قواعد السلوك الدولية لمكافحة انتشار القذائف التسيارية؛
- الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛
- الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية ودعم إجراءات التنفيذ الفعال لتلك الاتفاقية؛
- دعم معاهدة يمكن التحقق منها تحظر إنتاج مواد انشطارية تستخدم في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية.

١٠- عـــلاوة على ذلك، تواصل الولايات المتحدة حث الدول المورِّدة، سواء ثنائياً أو في المحافل الدولية، على الامتـــناع عـــن تصدير أي أسلحة من أسلحة الدمار الشامل أو أي قذائف أو مواد أو معدات أو تكنولوجيات متصلة بها، فضلاً عن الأسلحة التقليدية المتقدمة المخلة بالاستقرار، إلى بلدان في الشرق الأوسط، لا سيما البلدان التي تدعم الإرهاب.

- - - - -